

Distr.: General
12 February 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٨٣٤ التي عقدها مجلس الأمن، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الأطفال والنزاع المسلح"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يحيط مجلس الأمن علماً مع التقدير بالتقرير السابع للأمين العام (S/2007/757) عن الأطفال والصراعات المسلحة، وما ورد فيه من تطورات إيجابية وكذلك التحديات القائمة في تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥).

"ومجلس الأمن، إذ يكرر تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يعيد تأكيد التزامه بمعالجة الأثر الواسع النطاق للنزاع المسلح على الأطفال، وتصميمه على ضمان احترام وتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وكافة قراراته السابقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك احترام القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة.

"ويشدد مجلس الأمن في هذا الصدد على ضرورة اعتماد استراتيجية واسعة النطاق لمنع النزاع، تعالج الأسباب الجذرية للنزاع المسلح معالجة شاملة من أجل تعزيز حماية الأطفال على المدى البعيد، بوسائل منها تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمصالحة الوطنية والحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية في توفير ضروب فعالة من الحماية والإغاثة لجميع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، ويشجع على المزيد من التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بروح من الشراكة.



”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية تيسير وصول الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والسلع المقدمة لهذا الغرض وإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة بشكل كامل وآمن ودون معوقات، ويشدد على أهمية أن تتمسك جميع الأطراف، في إطار المساعدة الإنسانية، بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية، وأن تحترم تلك المبادئ.

”ويدعو مجلس الأمن إلى التنفيذ الكامل لآلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح على نحو ما دعت إليه الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) في كل حالات النزاع المسلح المذكورة في مرفقي تقرير الأمين العام (S/2007/757).

”وفي هذا الصدد، يكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة أن تواصل الآلية جمع وتقديم معلومات موضوعية ودقيقة وموثوق بها في الوقت المناسب عن الانتهاكات وأعمال الإيذاء التي ترتكب في حق الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وأن تعمل بالاشتراك والتعاون مع الحكومات الوطنية والأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك على الصعيد القطري،

”ويشيد مجلس الأمن بالأعمال التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة رادিকা كوماراسوامي، بما في ذلك أنشطتها الميدانية في حالات النزاعات المسلحة.

”ويشيد مجلس الأمن أيضا بالعمل الذي قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومستشاري حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية بالتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”ويرحب مجلس الأمن بالنشاط المتواصل لفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، على نحو ما أوجزه في جملة أمور آخر تقرير لرئيسه (S/2007/428)، ويدعوه إلى مواصلة وضع استنتاجات واقتراح توصيات فعالة لينظر فيها مجلس الأمن، وينفذها، عند الاقتضاء، بوسائل منها الولايات المحولة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية.

”وسيواصل مجلس الأمن النظر في إمكانية إدراج أو تعزيز وجود مستشاري حماية الأطفال في ولايات كافة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة.

”ويؤكد مجلس الأمن بقوة على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات وأعمال الإيذاء المرتكبة في حق الأطفال في النزاع المسلح، ويرحب، في هذا الصدد، بكون عدة أشخاص ممن ادّعي ارتكابهم لتلك الجرائم قد قدموا إلى العدالة في المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الوطنية والدولية و”المختلطة“.

”ويقر مجلس الأمن بأن تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) قد أحرز فعلا تقدما، مما أفضى إلى الإفراج عن أطفال وجمع شملهم مع أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وإلى إجراء حوار أكثر انتظاما بين فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والأطراف في النزاع المسلح بشأن تنفيذ خطط عمل موقوتة.

”غير أن مجلس الأمن يدين بقوة تمادي الأطراف في النزاع المسلح في تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق، وقتل الأطفال وتشويههم واغتصابهم وتعريضهم لغير ذلك من أعمال العنف الجنسي، واحتطافهم، وحرمانهم من المساعدات الإنسانية، والاعتداء على المدارس والمستشفيات.

”ويساور مجلس الأمن القلق إزاء الاستخدام الواسع النطاق والمنتظم للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال لا سيما منهم الفتيات في حالات النزاع المسلح، ويدعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والفتيان من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس لا سيما الاغتصاب، في حالات النزاع المسلح.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه لأن المدنيين، ولا سيما الأطفال، لا يزالون يشكلون الأغلبية العظمى من ضحايا أعمال العنف التي ترتكبها الأطراف في النزاعات المسلحة، بما في ذلك القتل والتشويه نتيجة للاستهداف المتعمد واستخدام القوة بشكل عشوائي ومفرط انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق. ويدين مجلس الأمن هذه الأعمال ويطالب تلك الأطراف بأن تكف فورا عن هذه الممارسات.

”ويساور مجلس الأمن قلق بالغ للإمعان في عدم مراعاة قراراته المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، من جانب الأطراف في النزاع المسلح التي حددتها تقارير آلية الرصد والإبلاغ، بما فيها الأطراف التي وجهت إليها طلبات محددة وفورية وصریحة. وإذ يشير مجلس الأمن إلى البيان S/PRST/2006/48 الذي أدلى به رئيسه في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، يعيد تأكيد اعتماده استخدام جميع الأدوات المتاحة في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥).

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى الأطراف في النزاع المسلح المذكورة في مرفقات تقرير الأمين العام (S/2007/757)، إلى أن تعد، دون مزيد من التأخير، إن لم تكن قد فعلت، خطط عمل موقوتة ومحددة لوقف تجنيد واستخدام الأطفال انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق، وإلى التصدي لكافة الانتهاكات وأعمال الإيذاء المرتكبة في حق الأطفال وذلك بالتعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام، وكذلك مع منظمة اليونيسيف وفرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه للإصابات التي تلحق الأطفال في النزاع المسلح بسبب الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية وللذخائر العنقودية، ويدعو في هذا الصدد كافة الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الكف عن هذه الممارسة.

”وسعياً لزيادة تعزيز الإطار الشامل لحماية الأطفال في النزاع المسلح ومراعاة للطابع المتغير للتراعات المسلحة والمسائل التي أثارها الأمين العام في تقريره، يعرب مجلس الأمن عن استعداده لاستعراض الأحكام ذات الصلة من قراراته المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بناء على أحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وذلك بهدف زيادة فعالية الإجراءات التي يتخذها.

”ويسلم مجلس الأمن بالحاجة إلى تركيز أقوى على إعادة إدماج الأطفال المشاركين في القوات المسلحة والمجموعات المسلحة وإعادة تأهيلهم، وفي هذا الصدد يدعو كافة الأطراف المعنية، بما فيها الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والأمانة العامة وسائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك الدولي، وكذلك المجتمع المدني، إلى تعزيز تبادل المعلومات بينها بشأن البرامج والممارسات الفضلى، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك ”مبادئ باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع في القوات أو المجموعات المسلحة“، وضمان توفير ما يكفي من الموارد والتمويل لدعم الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية في مجال حماية الأطفال ورفاههم، والبرامج

القائمة على المجتمعات المحلية، بغية ضمان الاستدامة الطويلة الأجل ونجاح استجابتها البرنامجية للإفراج عن كافة الأطفال المشاركين في القوات المسلحة والمجموعات المسلحة وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم في موعد أقصاه أيار/مايو ٢٠٠٩ تقريره المقبل عن تنفيذ قراراته بشأن الأطفال والنزاع المسلح“.
